

القرار 2681 (2023)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 9314 المعقودة في 27 نيسان/أبريل 2023

إن مجلس الأمن،

إنه يشير إلى قراراته السابقة بشأن أفغانستان،

وإنه يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، وكذلك دعمه المستمر لشعب أفغانستان، وإنه يؤكد من جديد دعمه لأفغانستان تشمل الجميع وتنعم بالسلام والاستقرار والرخاء، وإنه يعرب عن دعمه لمبدأ تقرير الأفغان المستقبلي السياسي لبلدهم ومساوئه على طريق التنمية من خلال عملية شاملة لا يُهمش فيها أحد، يقودونها هم ويمتلكون زمامها،

وإنه يسلم بالحاجة إلى التصدي للتحديات المتعددة الأوجه التي تواجهها أفغانستان، بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر التحديات المتعلقة بالحالة الإنسانية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، ومسائل التنمية، والأمن والإرهاب، والمخدرات، والحوار والمشاركة، والحوكمة وسيادة القانون، علاوة على حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والفتيات والأقليات الدينية والإثنية،

وإنه يعيد تأكيد دور المرأة الذي لا غنى عنه في المجتمع الأفغاني، وخاصة في منع نشوب النزاعات وحلّها وفي بناء السلام والاستجابة الإنسانية، وإنه يؤكد ما لمشاركتها الكاملة والمجدية والأمانة على وجه المساواة من أهمية بالنسبة لمستقبل أفغانستان والتنمية الطويلة الأجل فيها، وأهمية إشراكها في جميع الجهود الرامية إلى حفظ السلام والأمن وتعزيزهما، وضرورة زيادة دورها في صنع القرارات المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وحلّها،

وإنه يعرب عن بالغ قلقه إزاء التراجع المتزايد في احترام حركة طالبان لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الواجبة للنساء والفتيات في أفغانستان، ولا سيما عدم تكافؤ فرص النساء والفتيات في الحصول على التعليم والفرص الاقتصادية، بما في ذلك فرص الحصول على العمل، والمشاركة في الحياة العامة وحرية التنقل واللجوء إلى العدالة والوصول إلى الخدمات الأساسية، وهي أمور يتعذر مع غيابها تحقيق السلام والاستقرار والرخاء في البلد،



وإن يكرر التأكيد على أن إيصال المساعدة الإنسانية بفعالية يقتضي من جميع الجهات الفاعلة أن تسمح لجميع موظفي المساعدة الإنسانية، بمن فيهم النساء، ولوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية وسائر الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بالوصول إلى الوجهة التي يقصدونها لتقديم المساعدات الإنسانية وصولاً كاملاً وسريعاً ومأموناً دون عوائق بما يتسق مع القانون الدولي، وأن تتيح للنساء والفتيات إمكانية الوصول الآمن إلى المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية،

وإن يعرب عن بالغ قلقه لكون القرار الذي اتخذته حركة طالبان مؤخراً بمنع النساء الأفغانيات من العمل لدى الأمم المتحدة في أفغانستان، علاوة على القيود السابقة التي حظرت على الأفغانيات العمل في المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، سيؤثر سلباً وبشدة في عمليات الأمم المتحدة المنفذة في البلد، بما فيها تقديم المساعدة والخدمات الأساسية المنفذة للأرواح إلى أشد الفئات ضعفاً، وفي قدرة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على تنفيذ ولايتها بالكامل، **وإن يشير** في هذا الصدد إلى المادة 8 من ميثاق الأمم المتحدة،

وإن يؤكد أن حظر عمل الأفغانيات لدى الأمم المتحدة أمر غير مسبوق في تاريخ المنظمة،

وإن يعرب عن بالغ قلقه إزاء تردي الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في أفغانستان، بما في ذلك الفجوة القائمة في تمويل العمليات الإنسانية، في وقت تواجه فيه أفغانستان أزمة إنسانية تهدد 6 ملايين نسمة بظروف أشبه بالمجاعة، **وإن يسلم** بضرورة تقديم المساعدة بغية التصدي للتحديات الجسيمة التي تعترض اقتصاد أفغانستان بما في ذلك عن طريق الجهود الرامية إلى إعادة النظامين المصرفي والمالي إلى نصابهما، وبضرورة تعزيز الجهود من أجل تقديم المساعدة الإنسانية وتنفيذ غيرها من الأنشطة التي تدعم الاحتياجات الإنسانية الأساسية في أفغانستان،

1 - **يدين** قرار حركة طالبان أن تحظر عمل النساء الأفغانيات لدى الأمم المتحدة في أفغانستان، وهو ما يقوّض حقوق الإنسان ومبادئ العمل الإنساني؛

2 - **يدعو** إلى مشاركة النساء والفتيات في أفغانستان مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية وآمنة، **ويهيب** بحركة طالبان إلى العدول فوراً عن السياسات والممارسات التي تقيد تمتع النساء والفتيات بحقوق الإنسان والحريات الأساسية الواجبة لهن، بما في ذلك ما يتعلق بإمكانية حصولهن على التعليم وعلى فرص العمل وحرية تنقلهن، ومشاركة النساء مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في الحياة العامة، **ويحث** جميع الدول والمنظمات على استغلال ما لها من نفوذ، بما يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة، من أجل تشجيع العدول عن هذه السياسات والممارسات بصورة عاجلة؛

3 - **يكرر** مطالبته بأن تسمح جميع الأطراف للموظفين الذين يعملون لدى وكالات المساعدة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها وسائر الجهات الفاعلة في المجال الإنساني ومقّمي الخدمات الأساسية، بغض النظر عن نوع الجنس، بالوصول إلى الوجهة التي يقصدونها لتقديم المساعدات الإنسانية وصولاً كاملاً وسريعاً ومأموناً دون عوائق؛

4 - **يشدّد** على الحاجة الملحة إلى مواصلة التصدي للأوضاع الاقتصادية والإنسانية المتردية في أفغانستان ولافتقار السكان الأفغان إلى الخدمات الأساسية وعدم توافر الظروف الاقتصادية والاجتماعية المواتية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وإحلال الاستقرار في أفغانستان، **ويقر** بضرورة المساعدة في التغلب على

التحديات الجسيمة التي يواجهها اقتصاد أفغانستان، بسبل منها بذل الجهود من أجل تيسير استخدام الأصول المملوكة للمصرف المركزي لأفغانستان لصالح الشعب الأفغاني؛

5 - **يشدّد** على الأهمية الحاسمة لاستمرار وجود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في مختلف أنحاء أفغانستان، **ويكرر الإعراب** عن دعمه التام للعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة والممثلة الخاصة للأمين العام، **ويهييب** بجميع المعنيين من الأطراف السياسية الأفغانية وأصحاب المصلحة الأفغان، بما في ذلك السلطات المعنية حسب الاقتضاء، وكذلك بالأطراف الفاعلة الدولية إلى التنسيق مع البعثة في تنفيذ ولايتها وكفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وأمنهم وحرية تنقلهم في جميع أرجاء البلد؛

6 - **يوكّد** أن الحوار والتشاور والتعاون فيما بين جميع أصحاب المصلحة الأفغان المعنيين والمنطقة والمجتمع الدولي الأعم أمرٌ حاسمٌ للتوصل إلى تسوية سياسية في أفغانستان، ولإحلال السلام والاستقرار في البلد وفي المنطقة وخارجهما، **ويرحب** في هذا الصدد بالجهود الدبلوماسية التي تقضي إلى مثل هذه التسوية؛

7 - **يقرر** أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.